

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٨٥ لسنة ٢٠٠٣

بشأن الموافقة على اتفاق المذكرة المقدمة

من حكومة مملكة هولندا إلى حكومة جمهورية مصر العربية

بشأن أنشطة المساعدة الملاحية بنهر النيل

الموقع بتاريخ ٢٠٠٣/٦/١٠

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة (١٥١) من الدستور :

قرار:

(مادة وحيدة)

ووفقاً على اتفاق المذكرة المقدمة من حكومة مملكة هولندا يبلغ (١٧ . ٣ مليون يورو) إلى حكومة جمهورية مصر العربية بشأن أنشطة المساعدة الملاحية بنهر النيل الموقع بتاريخ ٢٠٠٣/٦/١٠ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ رمضان سنة ١٤٢٤ هـ

(الموافق ٢٧ أكتوبر سنة ٢٠٠٣ م) .

حسني مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ٤ ذي القعدة سنة ١٤٢٤ هـ
(الموافق ٢٨ ديسمبر سنة ٢٠٠٣ م) .

اتفاق منحة مصر EG 021501

يبلغ ٣٠١٧,٠٠٠ يورو

بتاريخ ١٠ يونيو ٢٠٠٣

الموقعان أدناه :

١ - بنك الاستثمار الهولندي De Nederlandse Investeringsbank Voor Ontwikkelingslanden N.V. بكتبه بالهای والسمی فيما بعد "بنك NIO" بصفته مفوضاً من قبل حکومۃ ملکة هولندا (والمسماة فيما بعد "الحكومة الهولندية").

مع

٢ - حکومۃ جمهوریۃ مصر العربیۃ مثلثة فی قطاع التعاون الدولی - وزارة الخارجية (والمسماة فيما بعد "مصر") .

حيث :

- قررت الحكومة الهولندية التعاون مع مصر بشأن أنشطة المساعدات الملاحية بنهر النيل (المسماة فيما بعد بالمشروع) .

- يشارك الطرفان في التمويل الجزئي لتحمل المبالغ المدفوعة لشركة Floatex Nederland BV at Sliedrecht, the Netherlands طبقاً للعقد الموقع في ٥ مايو ٢٠٠٢ بمبلغ ٨٦٢,٠٠٠ يورو (ثمانية ملايين وستمائة وعشرون ألف يورو) بين شركة Floatex الهولندية والهيئة العامة للنقل النهري (المسماة فيما بعد المستفيد) والخطاب الملحق به المؤرخ ٧ أغسطس ٢٠٠٢ (والسمى فيما بعد بالعقد) .

- يقدم بنك NIO منحة (المسماة فيما بعد المنحة) لمصر للتمويل الجزئي للعقد .

وأتفق الطرفان على ما يلى :

مادة (١) المعونة المالية :

(١-١) يتبع بنك NIO منحة (المسمى فيما بعد بالمنحة) تصل إلى مبلغ ١٧,٠٠٠ يورو (ثلاثة ملايين وسبعة عشر ألف يورو) مصر طبقاً للشروط المنصوص عليها في هذا الاتفاق .

(٢-١) يتم استخدام المنحة بالكامل لغرض التمويل الجزئي للمبالغ التي يتم صرفها لشركة Floatex طبقاً للعقد ، وتمت المدفوعات وفقاً للمادة (١٤) من العقد .

(٣-١) لأغراض هذا الاتفاق وطوال مدهه - يتم تثبيت سعر صرف اليورو بالنسبة للجنيه المصري ١ يورو = ٣,٧٧ جنيه مصرى .

مادة (٢) شروط السحب :

(١-٢) يتم تمويل قيمة العقد كالتالى :

١٧,٠٠٠ يورو (ثلاثة ملايين وسبعة عشر ألف يورو) من المنحة .
٤٧,٧٤٥,٢ يورو (مليونان وسبعمائة وخمسة وأربعون ألفاً وأربعين وسبعين يورو) من الاعتماد المستندى المعزز من بنك سوسيتيه جنرال بامsterdam .

٥٣,٨٥٧,٢ يورو (مليونان وثمانمائة وسبعة وخمسون ألفاً وخمسين وثلاثين يورو) يقوم المستفيد بإيداعها بالبنك الأهلي المصري بالجنيه المصري طبقاً لبند ٢-١-٢ (والمسمى فيما بعد بالمساهمة الذاتية) .

٦٢٠,٨ يورو (ثمانية ملايين وستمائة وعشرون ألف يورو) الإجمالي .

(٤-٢) تتم مدفوعات مبلغ العقد على النحو التالي :

١,٢٩٣,٠٠٠ يورو (مليون ومائتان وثلاثة وتسعون ألف يورو) دفعة مقدمة منها
 ٨٦٢,٠٠٠ يورو (ثمانمائة وأثنين وستون ألف يورو) من المنحة
 و ١٩,١١١ يورو (مائتان وأحد عشر ألفاً ومائة وتسعون
 يورو) من الاعتماد المستند المعزز و ٢١٩,٨١ يورو
 (مائتان وتسعة عشر ألفاً وثمانمائة وعشرة يورو) من المساهمة
 الذاتية وذلك طبقاً للمادة (٤-٢) من اتفاق المنحة .

١,٢٩٣,٠٠٠ يورو (مليون ومائتان وثلاثة وتسعون ألف يورو) يمثل خمسة أقساط
 شهرية قيمة كل منها ١٢٦,٧١٤ يورو (مائة وستة وستة وعشرون
 ألف وبعمائة وأربعة عشر يورو) من الاعتماد المستند
 المعزز و ١٣١,٨٨٦ يورو (مائة وواحد وثلاثون ألفاً وثمانمائة
 وستة وثمانون يورو) من المساهمة الذاتية وذلك للأشهر من
 الأول حتى الخامس .

٤٠٠,٣٢٧ يورو (مليونان وثلاثمائة وسبعة وعشرون ألفاً وأربعين ألفاً يورو) يمثل
 ستة أقساط شهرية قيمة كل منها ١٢٩,٣٠٠ (مائة وتسعة
 وعشرون ألفاً وثلاثمائة يورو) من المنحة و ١٢٦,٧١٤ (مائة
 وستة وعشرون ألفاً وبعمائة وأربعة عشر يورو) من
 الاعتماد المستند المعزز و ١٣١,٨٨٦ (مائة وواحد وثلاثون
 ألفاً وثمانمائة وستة وثمانون يورو) من المساهمة الذاتية وذلك
 للأشهر من السادس حتى الحادى عشر .

٤٠٠ يورو ٣٥٣ (ثلاثمائة وثلاثة وخمسون ألفاً وأربعين ألفاً يورو) يمثل قسط الشهر الثاني عشر ويمول من المنحة بمبلغ ٩٤,٨٠٠ يورو (أربعة وتسعون ألفاً وثمانمائة يورو). ومن الاعتماد المستندى المعزز بمبلغ ١٢٦,٧١٤ يورو ، (مائة وستة وعشرون ألفاً وبعمائة وأربعة عشر يورو) ومن المساهمة الذاتية بمبلغ ١٣١,٨٨٦ يورو (مائة وواحد وثلاثون ألفاً وثمانمائة وستة وثمانون يورو) .

٨٠٠ يورو ٦٨,٢ (مليونان وثمانية وستون ألفاً وثمانمائة يورو) يمثل ستة أقساط شهرية قيمة كل منها مبلغ ٨٦,٢٠٠ يورو (ستة وثمانون ألفاً ومائتان يورو) من المنحة ومبلغ ١٢٦,٧١٤ يورو (مائة وستة وعشرون ألفاً وبعمائة وأربعة عشر يورو) من الاعتماد المستندى المعزز ومبلغ ١٣١,٨٨٦ (مائة وواحد وثلاثون ألفاً وثمانمائة وستة وثمانون يورو) من المساهمة الذاتية وذلك للأشهر من الثالث عشر حتى الثامن عشر .

٤٠٠ يورو ١,٣٤ (مليون وأربعة وثلاثون ألفاً وأربعين ألفاً يورو) يمثل ستة أقساط شهرية قيمة كل منها مبلغ ٨٦,٢٠٠ يورو (ستة وثمانون ألفاً ومائتان يورو) من المنحة ومبلغ ٤٢,٢٣٨ (اثنان وأربعون ألفاً ومائتان يورو) من المساهمة الذاتية طبقاً للإعتماد المستندى المعزز ومبلغ ٤٣,٩٦٢ (ثلاثة وأربعون ألفاً وتسعمائة واثنان وستون يورو) من المساهمة الذاتية طبقاً للمادة (٩-٢) من هذا الاتفاق وذلك للأشهر من التاسع عشر حتى الرابع والعشرين .

٢٥٠،... (مائتان وخمسون ألف يورو) يمثل دفعة نهائية من المنحة طبقاً للمادة (١-٢) .

٨٦٢,... (ثمانية ملايين وستمائة وعشرون ألف يورو) .

(٣-٢) يتم السحب من المبنحة بعد :

- (أ) أن يتلقى بنك NIO هذا الاتفاق من مصر موقعاً عليها ومؤرخاً .
- (ب) الحصول على الاعتماد المستند المعزز من بنك سوسيتيه جنرال وتأكيد المساهمة الذاتية من المستفيد من خلال البنك الأهلي المصري بما يرضي بنك NIO .
- (ج) أن يتلقى بنك NIO العقد الموقع بين Floatex والمستفيد والذي يكون من حيث الشكل والمضمون بما يرضي بنك NIO .
- (د) أن يتلقى بنك NIO من Floatex أصل خطاب ضمان الدفعية المقدمة (المسمى فيما بعد "ضمان البنك") كما هو وارد في الفقرات (٥-٢) و(٦-٢) و (٨-٢) من هذه المادة والذي يكون من حيث الشكل والمضمون بما يرضي بنك NIO ، إلا أنه في جميع الأحوال تخول نصوص الاتفاق أن يكون بنك NIO هو الطرف الوحيد الذي يحق له رفع دعوى بشأن ضمانت البنك نيابة عن المستفيد .
- (ه) أن يتلقى بنك NIO من الهيئة العامة للنقل النهرى الخطة الموضوعة للصيانة والإحلال كما هو وارد بالعرض المبدئي الموقع في ٥ فبراير ٢٠٠٢ تحت بند رقم ١ من الشروط الخاصة .
- (و) أن يتلقى بنك NIO تعهد استمارية مجموعة الشركات المنفذة للمشروع كما هو موضح في العرض المبدئي المؤرخ ٥ فبراير ٢٠٠٢ تحت بند ٤ من الشروط الخاصة .
- (٤-٢) إذا ما حدث أثناء فترة السداد :

إن رفض المستفيد إجراء مسحوبات من المساهمة الذاتية و/أو أوقف ، أنهى ، أو ألغي المساهمة الذاتية بما يخالف الجدول الزمني الموضح في مادة (٢-٢) .

و/أو

فشل المستفيد في الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في اتفاق المبنحة الحالية .

و/أو

أن تصدر الحكومة الهولندية تعليمات إلى بنك NIO بإيقاف اعتماد طلبات السحب من المنحة المقدمة لمصر EG021501 يكون لبنك NIO الحق في :

(أ) رفض إجراء مسحوبات أخرى من المنحة .

(ب) مطالبة مصر بسداد المبلغ الكلى لما تم سحبه من المنحة ، وتفعل مصر ذلك عند تلقيها طلب كتابى بذلك من بنك NIO ، ولن يتم زيادة هذا المبلغ بأية فائدة أو بأية طريقة أخرى .

(٥-٢) تخضع إتاحة المنحة من بنك NIO إلى عدم حدوث واقعة تؤدى إلى مطالبة المستفيد فى إطار ضمانة البنك التى تكون قد صدرت كتأمين سداد الدفعة المقدمة من قبل بنك NIO إلى شركة Floatex بموجب العقد ، وتعادل ضمانة البنك مبلغ الدفعة المقدمة .
وحيث أن حدوث أي واقعة من شأنها تقدير مطالبة بإعادة دفع عن المستفيد فى إطار الضمانة البنكية فإنة يؤدى إلى التزام المستفيد بإعادة دفع المبلغ محل المطالبة فى إطار الضمانة البنكية إلى بنك NIO .

(٥-٣) يمكن للمستفيد أن يستوفى التزاماته بالسداد فى نطاق نص المادة (٥-٢) من هذا الاتفاق وذلك بأن يسمح لـ بنك NIO بإقامة دعوى فى نطاق ضمان البنك وأن يستخدم المبالغ التى تسلمها فى الوفاء بالتزامات السداد ، وإذا تم ذلك يكون بنك NIO قد أنهى الالتزام المذكور أعلاه .

(٦-٢) وبالرغم من انتهاء التزام المستفيد لرد المبالغ المذكورة فى البند (٦-٢) فقد يقرر بنك NIO - وعلى عاتقه أن يتبع مرة أخرى المبلغ المدفوع - للمستفيد عن طريق المنح وذلك للمساعدة فى تمويل العقد .

(٨-٢) تنتهى صلاحية ضمان البنك المقدم من Floatex كتأمين للدفعة المقدمة بعد أن تدخل الوحدة النهرية التى يصنعها الكونستريوم إلى ميناء الإسكندرية فى مصر .

(٩-٢) يشمل القسط الشهري الأخير (القسط ٢٤) الممول من المنحة بمبلغ ١٥,١٠٠ يورو (عشرة آلاف ومائة وخمسون يورو) (يمثل ٣٥٪ من ٢٩,٠٠٠ يورو . (تسعة وعشرون ألف يورو) .

ومبلغ الـ ٢٩,٠٠٠ يورو (تسعة وعشرون ألف يورو) هو المبلغ المتفق عليه بين الهيئة العامة للنقل النهرى و Floatex كاحتياطي ولا يتم الصرف منه إلا بطلبية تحريرية مسبقة يقبلها بنك NIO . واستخدام هذا المبلغ دون المطالبة التحريرية المسبقة والموافقة عليه من بنك NIO يستبعد صرفها من المنحة .

(١٠-٢) ويتم سحب الدفعة النهائية من المنحة بعد تلقي بنك NIO من التقرير النهائي والقوائم المالية المراجعة وشهادة نهائية بإتمام العمل أو شهادة تسليم والتي تكون من حيث الشكل والمضمون بما يرضي بنك NIO ، ولسحب هذه الدفعة النهائية تقومFloatex بإصدار ضمان التشغيل بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ يورو (مائة ألف يورو) ويسري هذا الضمان لمدة سنة .

مادة (٣) المسحوبات / المدفوعات :

(١-٣) تفوض مصر بنك NIO تفويضاً غير قابل للإلغاء ، بأن يؤدي دفعاته من المنحة في حدود مبلغ ٣,١٧,٠٠٠ يورو (ثلاثة ملايين وسبعة عشر ألف يورو) إلى Floatex طبقاً للمادة (١) ومادة (٢-٢) من اتفاق المنحة وطبقاً لجدول الدفع الموضح بالعقد .

(٢-٣) مسحوبات مصر من المنحة سوف تخصم من حساب مصر مع بنك NIO حساب منحة مصر EG 021501 .

(٣-٣) لن يسمح بأى مسحوبات أو مدفوعات بعد ٢٠٠٥/١٢/٣١ مالم يخطر بنك NIO مصر بتاريخ تال فى هذا المخصوص .

مادة (٤) التشاور :

(١-٤) طالما أن شروط هذا الاتفاق ما تزال نافذة فإن مصر وبنك NIO يزود كل منهما الآخر ب تلك البيانات التي تكون ثمة حاجة معقولة لطلبها من أجل تنفيذ وإدارة المنحة .

(٢-٤) أي تعديل في نصوص هذا الاتفاق يجب الاتفاق عليه كتابة .

مادة (٥) القيود المحاسبية :

يرسل بنك NIO لمصر بياناً مكتوباً بجميع القيود المحاسبية في دفاتره فيما يتعلق بهذه المنحة ، وإذا لم يصل إلى بنك NIO احتجاجات مصر كتابياً على هذا البيان في ظرف ٦٠ يوماً من تاريخ استلام مصر له ، يعتبر هذا البيان صحيحاً من وجهة نظر بنك NIO ويقبل بنك NIO رسائل فاكس في هذا الشأن .

مادة (٦) حواللة الحق :

تستخدم المنحة فقط في تمويل أنشطة العقد ، ويكون استخدام المنحة قاصراً على العقد ومحدوداً في الأغراض المتفق عليها في هذا الاتفاق ومصر غير مخولة بأية طريقة كانت بتحويل أي حق من حقوقها الواردة في نطاق هذا الاتفاق إلى طرف ثالث .

وفي حالة حصول أي طرف ثالث على أي حق من حقوق مصر سواء بحكم القانون أو التعاقد أو بأي طريقة أخرى فإن التزام بنك NIO بدفع مبلغ المنحة أو أي جزء منها ينتهي حتماً .

مادة (٧) التكاليف والرسوم :

من المتفق عليه أن جمجم جميع الضرائب والرسوم والجمارك وأية مدفوعات أخرى بجمهورية مصر العربية المتعلقة بالأنشطة والتوريدات في نطاق العقد الممول من المنحة والمساهمة الذاتية لا يمكن بأية حال سدادها من المنحة والمساهمة الذاتية وتحمليها بالكامل المستفيد .

مادة (٨) القانون واجب التطبيق والاختصاص :

(١-٨) أية منازعة تنشأ بين الأطراف بالنسبة إلى تفسير أو تطبيق أو تنفيذ هذا الاتفاق بما في ذلك وجود الاتفاق ذاته أو صلاحيته أو إنهاؤه يمكن أن يقدم من قبل أى من الطرفين إلى محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي - هولندا - لتصدر فيها هذه المحكمة حكمًا نهائياً وملزماً يتم التوصل إليه طبقاً للشروط الاختيارية للمحكمة الخاصة بالتحكيم في المنازعات بين طرفين يكون واحداً منها دولة ، ويكون هذا الحكم نافذاً من تاريخ هذا الاتفاق .

(٢-٨) تكون الهيئة المختصة هي السكرتارية العامة لمحكمة التحكيم الدائمة في لاهاي ويكون عدد المحكمين ثلاثة .

(٣-٨) في مجال تطبيق هذا الاتفاق وفي مجال الإعلان القضائي فإن مصر تعين بطريقة غير قابلة للإلغاء السفارة المصرية في هولندا بصفتها وكيلًا عنها في اتخاذ أي عمل أو إجراءات ، ويختار بنك NIO موطنه في مكتبه في لاهاي - هولندا .

(٤-٨) هذا الاتفاق وتفسير أي من نصوصه يخضع للقانون الهولندي .

المادة (٩) الشفافية :

لا يجوز للأطراف المعنية بهذه الاتفاقية أن تقدم أو تعطى لطرف ثالث أو أن تسعي أو تقبل أو تنتظر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أي هبات أو مدفوئات أو اعتبارات أو مصالح من أية نوع والتي يمكن أن تفسر كأفعال غير قانونية أو غير مشروعة مثل هذه الأفعال تعتبر كفشل لمصر في الوفاء بالتزاماتها طبقاً لما جاء في هذا الاتفاق وفي هذه الحالة يطبق بند (٤-٢) .

مادة (١٠) الإخطارات :

كل الإخطارات والإشعارات والبيانات والطلبات بشأن هذا الاتفاق تتم باللغة الإنجليزية وتوجه على النحو الآتي ما لم يحدد غير ذلك في هذا الاتفاق :

في حالة إخطار مصر :

جمهورية مصر العربية

وزارة الخارجية

قطاع التعاون الدولي

التعاون الأوروبي

وكيل الوزارة

٨ ش عدلى - القاهرة - جمهورية مصر العربية .

فاكس رقم ٣٩١٠٣٤٤

صورة إلى

جمهورية مصر العربية

وزارة النقل

الهيئة العامة للنقل النهرى

الزهراء - أثر النبي - مصر القديمة - القاهرة - جمهورية مصر العربية

فاكس ٢٠٢٥٢٤٠٩٥٦

في حالة إخطار بنك NIO

De Nederlandse Investeringsbank Voor Ontwikkelingslanden N.V.

P. O. Box 93060

2509 AB The Hague

The Netherlands

Fax + 31703149895

مادة (١١) الدخول حيز النفاذ :

يدخل هذا الاتفاق حيز النفاذ من تاريخ إخطار مصر بنك الاستثمار الهولندي NIO
كتابة بإتمام الإجراءات القانونية .

واشهاداً على ذلك فإن كل طرف من خلال ممثليه المفوضين قد وقعا هذا الاتفاق
من أصلين باللغتين العربية والإنجليزية وفي حالة الاختلاف في التفسير يعتمد بالنص
الإنجليزى .

عن حكومة جمهورية مصر العربية

عن بنك الاستثمار الهولندي